

Distr.: General
11 April 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية التاسعة والخمسون

جنيف، ٢٣-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

موجز تنفيذي

يشمل تقرير هذا العام عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤. وكما في السنوات السابقة، يتمحور تقرير هذا العام حول أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ويواصل التقرير توثيق تأثير عمل الأونكتاد في نتائج التنمية في أفريقيا، عن طريق ثلاث قنوات رئيسية هي: المساهمة في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها، وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا، وتيسير توافق الآراء بشأن القضايا التي تهم أفريقيا.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-50421 160514 200514



* 1 4 5 0 4 2 1 *

مقدمة

- ١- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن أنشطة الأونكتاد في إطار أركان عمله الثلاثة وهي: البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.
- ٢- ويظل الأونكتاد ملتزماً بتعزيز شراكاته مع المؤسسات الرئيسية في المنطقة الأفريقية، مثل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي. فعلى سبيل المثال، نظم الأونكتاد اجتماعاً في عام ٢٠١٣ لاستعراض "تقرير دراسة عن تعبئة الموارد المحلية" أجرتهما وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتكليف من لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالتوجيه العاملة في إطار الشراكة الجديدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وقع الأونكتاد ولجنة التخطيط والتنسيق مذكرة تفاهم لتوطيد التعاون بين المؤسستين.
- ٣- ويشترك الأونكتاد بنشاط في بلورة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا. وقد قدمت المساهمات في هذه الخطة عن طريق عروض ومدخلات في اجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية. فعلى سبيل المثال، شارك الأونكتاد في اجتماع لتبادل الأفكار بعنوان "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من منظور أفريقي" عُقد في كيب تاون بجنوب أفريقيا في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ونظمتها جامعة كيب تاون وأمانة الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

أولاً - البحث وتحليل السياسات

- ٤- يساهم عمل الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات في زيادة فعالية رسم السياسات ووضعها وتنفيذها في أفريقيا، وذلك بأربع طرق رئيسية هي: مساعدة البلدان على تتبع أدائها وتقديمها على الصعيد الاقتصادي، وحفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا، وإسداء المشورة للحكومات الأفريقية بشأن إصلاح السياسات عن طريق استعراضات السياسات الوطنية، ودعم الحكومات الأفريقية في اتخاذ القرارات الملائمة عن طريق أدوات تحليلية يُسترشد بها في اتخاذ القرارات التقنية.

ألف - تتبع الأداء والتقدم على الصعيد الاقتصادي

- ٥- في عام ٢٠١٣، حُصص تقرير الاستثمار العالمي، وعنوانه الفرعي سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، لتحليل الصلة بين التجارة والاستثمار في سلاسل القيمة العالمية. وعلى غرار السنوات السابقة، قدم تقرير الاستثمار العالمي تحليلاً

شاملاً لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، بما في ذلك تحليل إقليمي مخصص للاستثمارات الأفريقية. وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى أفريقيا للسنة الثانية على التوالي بنسبة ٥ في المائة لتصل إلى ٥٠ بليون دولار، ما جعلها واحدة من المناطق القليلة التي سجلت نمواً سنوياً في عام ٢٠١٢. وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أفريقيا ثلاث مرات تقريباً في عام ٢٠١٢ لتصل إلى ١٤ بليون دولار. وتسجل الشركات عبر الوطنية من الجنوب نشاطاً متزايداً في أفريقيا، مستفيدة من اتجاه نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى المنطقة من الأسواق الناشئة إلى الزيادة في السنوات الأخيرة. ومن حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت ماليزيا وجنوب أفريقيا والصين والهند (بهذا الترتيب) أكبر البلدان النامية المستثمرة في أفريقيا. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في عام ٢٠١٢ مدفوعة جزئياً بالاستثمارات في قطاع الصناعات الاستخراجية في بلدان مثل أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريتانيا وموزامبيق. وفي الوقت نفسه، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية والخدمات الموجهة نحو المستهلك، بشكل عكس التغيرات الديمغرافية.

٦- وفي عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد إجراء البحوث الموضوعية في مجموعة واسعة من القضايا السياساتية والقانونية والتنظيمية وما يتصل بها من تطورات تؤثر في التجارة والنقل في البلدان النامية، وكثير منها بالغ الأهمية للبلدان الأفريقية والمناطق دون الإقليمية الأفريقية. ونشرت مقالات عديدة عن البلدان الأفريقية في الأعداد الفصلية *Transport Newsletter* لنشرة التي يصدرها الأونكتاد. وفي خريف عام ٢٠١٣، أطلق الأونكتاد مستودع معلومات شبكي خاصاً بـ "هيئات تيسير التجارة في أنحاء العالم" ويحتوي على معلومات عن أكثر من ٨٠ لجنة لتيسير التجارة، تشمل ٢٤ بلداً أفريقياً. وتهدف قاعدة المعلومات إلى تحسين التنسيق والتعاون بين الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في التجارة الدولية من القطاعين الخاص والعام.

٧- وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت تقارير تحليلية موضوعية عديدة في صيغتها النهائية أيضاً. وأولها كان تقريراً تقنياً بعنوان "The way to the ocean" (الطريق إلى المحيط) الذي تناول قضايا تتعلق بممرات النقل العابرة المستخدمة في تجارة البلدان النامية غير الساحلية. وانصب جُل تركيز التقرير على ثلاثة ممرات نقل متفرقة في شرق أفريقيا تربط جيبوتي وإثيوبيا وبوروندي ورواندا وأوغندا بجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وفي عام ٢٠١٣، استُكملت تقارير موضوعية أخرى تركز على تحدي القرصنة البحرية، وتحديد ما يحدث في مياه شرق وغرب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٥. ويصف أحد التقارير نطاق التحدي ومداه، ويحدد القضايا الرئيسية المطروحة، ويسلط الضوء على ما يتصل بالقرصنة من تأثيرات وتكاليف وتبعاتها الأوسع على التجارة.

باء- حفز وبلورة النقاشات المتعلقة بقضايا السياسات التي تؤثر في تنمية أفريقيا

٨- يواصل الأونكتاد حفز النقاشات وبلورتها في أفريقيا عن طريق تقريره السنوي عن التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقرير أقل البلدان نمواً. فقد قدم تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣، وعنوانه الفرعي التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق ديناميّة القطاع الخاص، أفكاراً جديدة عن كيفية تدعيم القطاع الخاص من أجل تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية. ونُشر التقرير في العديد من المدن في أفريقيا وحفز نقاشات بشأن التحديات الإنمائية في أفريقيا. وقد طرح وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية لموريشيوس التقرير في اجتماعات اللجنة الوزارية الثلاثية المعنية بالتجارة والصناعة، المؤلفة من السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تموز/يوليه ٢٠١٣ في موريشيوس أمام حشد من كبار المسؤولين من البلدان الأعضاء في اللجنة الثلاثية. ولقي التقرير أيضاً صدى طيباً جداً في اجتماع مجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما تجلّى في الملاحظات الإيجابية التي أبدتها الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، صرّح وزير التجارة والصناعة لسيراليون في الاجتماع أن رسائل التقرير الرئيسية ذات صلة بالأولويات التي حددها خطة سيراليون لتحقيق الرخاء. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الأونكتاد بالاستناد إلى التقرير عرضاً عن التجارة بين البلدان الأفريقية في منتدى التمويل والاستثمار في أفريقيا الذي عُقد بجنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالتعاون مع المركز الأوروبي لبحوث التسويق (EMRC).

٩- واضطلع الأونكتاد في عام ٢٠١٣ بأنشطة دعوة في أقل البلدان نمواً في أفريقيا وعلى نطاق المجتمع الدولي تناولت الأهمية الملحة لقضية إيجاد فرص عمل تواكب الزيادة السريعة في عدد سكان هذه البلدان التي يشكل فيها الشباب نسبة عالية. ويذهب تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٣، وعنوانه الفرعي النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة، إلى أنه سيتحتم على أقل البلدان نمواً في أفريقيا بذل جهود كبيرة من أجل إتاحة عدد كافٍ من فرص العمل اللائق لسكانها من الشباب. وما لم يتحقق ذلك، من المحتمل أن ترتفع معدلات الفقر والهجرة الدولية. وفي إطار أنشطة الدعوة، عُرضت نتائج هذا التقرير وتوصياته السياساتية في ١٤ بلداً أفريقياً وعشرة بلدان أخرى، تشمل عدة عواصم أوروبية، وأيضاً على الدول الأعضاء في إطار مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد.

١٠- ونُشر النتائج والتوصيات السياساتية الواردة في تقارير أقل البلدان نمواً وتقارير التنمية الاقتصادية في أفريقيا للأعوام السابقة وتُنقش في الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات بهدف توعية الجهات صاحبة المصلحة بقضايا السياسات الإنمائية التي أثّرت في التقارير، والمضي في حفز وبلورة النقاشات بشأنها. فعلى سبيل المثال، عقد الأونكتاد في أيار/مايو ٢٠١٣، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورة تدريبية لبناء القدرات بعنوان "القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر - أنغولا مثلاً"

استفاد منها ٧٠ موظفاً أنغولياً من الحكومة والمجتمع المدني ورابطات الأعمال، فضلاً عن المنظمات الدولية. وأسفرت الدورة التدريبية عن زيادة وعي الموظفين الحكوميين الأنغوليين بالدور المحوري لبناء القدرات الإنتاجية في التنمية الوطنية. ونظراً للتقييم الإيجابي للغاية الذي قدّمه المشاركون، أعربت الحكومة عن رغبتها في أن تُجرى أنشطة بناء قدرات مماثلة إضافية في أنحاء البلد.

جيم - تقارير استعراض السياسات الوطنية

١١ - *تقارير استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات*. يدعم الأونكتاد تطوير قطاع الخدمات في البلدان النامية عن طريق استعراض سياساتها الوطنية المتعلقة بالخدمات، وهي استعراضات منهجية للأطر الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية المميّزة لقطاعات الخدمات هدفها تحديد خيارات سياسات التجارة التي تدعم تحقيق الأهداف الإنمائية القطاعية الوطنية. وفي عام ٢٠١٣، أُنجزت تقارير استعراض السياسات الوطنية المتعلقة بالخدمات لأوغندا ورواندا وليسوتو. واستُخدمت نتائج استعراض أوغندا أيضاً كأساس لتنظيم جولة دراسية لبعض الموظفين الحكوميين في بلدان نامية أخرى. وهدفت الجولة الدراسية إلى تمكين الموظفين من بناء قدرة بلدهم على وضع سياسات الخدمات وتعزيز التعاون المؤسسي بين المنظمات المسؤولة عن قضايا الخدمات. وفي حالة أوغندا، كان جنوب أفريقيا البلد المضيف.

١٢ - *تقارير استعراض سياسات الاستثمار*. في الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر الأونكتاد تقرير استعراض سياسات الاستثمار في جيبوتي، الذي قُدّم إلى جانب تقرير استعراض سياسات الاستثمار في موزامبيق في الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التابعة للأونكتاد. وفي عام ٢٠١٣، بدأ الأونكتاد أيضاً بإعداد تقرير استعراض سياسات الاستثمار لكل من السودان والكونغو بناءً على طلب حكومتَي البلدين. وبعد مضي قرابة خمسة أو ستة أعوام على الانتهاء من إعداد تقرير استعراض سياسات الاستثمار، يُعد الأونكتاد تقريراً يقيّم فيه مدى تنفيذ التوصيات. وفي عام ٢٠١٣، أصدر الأونكتاد تقريراً يقيّم فيه مدى تنفيذ التوصيات، وأعدّ تقرير زامبيا. وفي المحمل، قدم الأونكتاد خلال عام ٢٠١٣ مساعدة تقنية دعماً لتنفيذ توصيات تقارير استعراض سياسات الاستثمار لسبعة بلدان أفريقية (بوروندي وجيبوتي ورواندا وزامبيا وكينيا وليسوتو ونيجيريا). وقد أدت هذه الأنشطة إلى إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار في بوروندي وإنشاء المجلس الرئاسي للاستثمار في بوركينيا فاسو، وتحديث قانون تشجيع الاستثمار في كينيا، واعتماد برنامج لاستقطاب المهارات ونشرها في رواندا، واستخدام معاهدة استثمار ثنائية نموذجية في سيراليون. وفي الوقت نفسه، واصل الأونكتاد التحاور مع الجهات المانحة وعدد من البلدان الأفريقية، منها سبعة من أقل البلدان نمواً في أفريقيا وقد طلبت أن تُعدّ لها تقارير استعراض لسياسات الاستثمار. وبالفعل، ما انفك برنامج استعراض سياسات الاستثمار يثبت أهميته وجودته وتأثيره طوال

عام ٢٠١٣. وأظهرت تقارير التنفيذ التي أعدها الأونكتاد لسبعة بلدان أفريقية مستويات تنفيذ تتراوح بين الجيد والقوي، واهتماماً متزايداً لدى المستثمرين الموجودين، وقدرة متزايدة على تسويق فرص الاستثمار.

١٣- **تقارير استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.** واصل الأونكتاد دعمه للبلدان الأفريقية المشاركة في برنامج استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشكّل تقارير الاستعراض هذه أداة للتحليل وبناء القدرات وتقديم المشورة من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان الأفريقية، وتهدف إلى دعم هذه البلدان في جهودها لتحسين قدرتها على تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. وفي عام ٢٠١٣، ركزت الجهود على دعم تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الاستعراض التي أعدت في السنوات السابقة. وفي حالة ليسوتو، تعاون الأونكتاد مع الحكومة في وضع المشاريع وجمع الأموال من أجل إنشاء عدد من الهياكل والخدمات بناءً على توصيات تقرير استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لذلك البلد.

دال - الأدوات التحليلية التي توجه اتخاذ القرارات التقنية

١٤- في عام ٢٠١٣، وضعت أمانة الأونكتاد مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، وذلك استكمالاً لجهود تنفيذ الفروع ذات الصلة في برنامج عمل إسطنبول، وهو ما أدى إلى وضع مؤشر القدرة الإنتاجية الأول من نوعه لأقل البلدان نمواً. ونظر مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين في عمل الأمانة المتواصل لتحديد الفجوات والقيود على الصعيد المحلي، وتوضيح ما حققته أقل البلدان نمواً من حيث بناء قدراتها الإنتاجية قياساً بالأهداف المتفق عليها والمعايير المرجعية والمؤشرات المحددة. وأعرب المجلس عن تقديره لمساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بما في ذلك عمله على صعيد قياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ووضع المعايير المرجعية لها. وقریباً، سيكون مؤشر القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً الذي أعده الأونكتاد متاحاً على الإنترنت.

١٥- وتهدف أدلة الاستثمار التي وضعها الأونكتاد إلى توعية مجتمع المستثمرين الدوليين بفرص الاستثمار وشروطه في البلدان المستفيدة. وفي العام الماضي، بدأ الأونكتاد تحديث الدليل المتعلق بأوغندا. ويجري حالياً، تطوير أدلة استثمار على الإنترنت (على شكل أدلة إلكترونية)، وكانت بوروندي وجمهورية رواندا من أولى البلدان المستفيدة من هذه المبادرة.

١٦- وقد شاركت ثلاثة بلدان أفريقية (هي جنوب أفريقيا وكوت ديفوار وكينيا) في التطبيق التجريبي لأداة التطوير المحاسبي التي وضعها الأونكتاد وتهدف إلى تدعيم القدرات التنظيمية والمؤسسية اللازمة للحصول على تقارير عالية الجودة من الشركات.

ثانياً - بناء توافق الآراء

١٧- استضافت حكومة النيجر بنيامي في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ونظمت المؤتمر والمعرض السادس عشر لتجارة وتمويل النفط والغاز والمعادن في أفريقيا. وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر "الحوكمة والتجارة في الصناعات الاستخراجية"، ونُظمت جلسة خاصة بعنوان "المرأة في الصناعات الاستخراجية" في إطار المؤتمر. وحضر المؤتمر ٥٠٠ مندوب من ٣٤ بلداً، ٢٣ منها من القارة الأفريقية. وألقى رئيس وزراء النيجر كلمة الافتتاح. وركزت المناقشات على كيفية ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة المكاسب غير المتوقعة لإنتاج النفط والمعادن والتجارة فيها، ونوع التدابير اللازمة لتقاسم العوائد المتحققة بعدل أكبر. وعُقدت جلسة خاصة عن المرأة في الصناعات الاستخراجية بمشاركة السيدات الأوائل للنيجر ومالي وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلة السيدة الأولى لغينيا الاستوائية. وتناولت الجلسة مختلف التحديات التي تواجهها النساء في الصناعات الاستخراجية. وأسفر المؤتمر عن قرار يوصي بإجراءات في إطار الرؤية الأفريقية للتعدين بهدف تحسين الحوكمة، والتصدي للفجوة في القدرات، وتعزيز تطوير المحتوى المحلي، وتمكين النساء على نحو فعال في الصناعات الاستخراجية.

١٨- وعُقد مؤتمر التجارة البيولوجية الذي نظمه الأونكتاد بجنيف في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بمشاركة شركاء مبادرة التجارة البيولوجية، فضلاً عن بلدان أفريقية يُحتمل أن تنضم إليها. وتحديداً، حضر ممثلون عن جمعية PhytoTrade Africa، وشركة Specialty Foods of Africa من زمبابوي وهي من فئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووزارة التجارة والصناعة والبريد والسياحة لبوروندي. واستفاد المشاركون من جملة أمور منها المناقشات بشأن أفضل الممارسات، المستمدة من التجارب العلمية، في تطوير مبادرة التجارة البيولوجية وسلاسل القيمة المستندة إلى التنوع البيولوجي. وعرض المشاركون تجاربهم في العمل في الجنوب الأفريقي في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون عبر الصناعات. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت شركة Specialty Foods of Africa (زمبابوي) تجربتها بشأن "فتح آفاق جديدة لمنتجات التنوع البيولوجي في زمبابوي".

١٩- وشارك الأونكتاد أيضاً في المنتدى الأفريقي للكربون بأبيدجان في كوت ديفوار في تموز/يوليه ٢٠١٣. ودعم جلسة المنتدى المتعلقة بالطاقة الأحيائية. وكانت تلك الجلسة إحدى مساهمات الأونكتاد في إطار نيروبي للأنشطة، وقد عالجت موضوع الطاقة الأحيائية من زاوية صلاحها الحالية والمستقبلية بتجارة الوقود الأحيائي العالمية والتنمية البشرية في أفريقيا. وعُرضت أمثلة من البلدان الأفريقية وتجارب من أنشطة الأونكتاد في مجال الطاقة الأحيائية في أفريقيا، مع تسليط الضوء على تطور التجارب في القطاع.

ثالثاً - التعاون التقني

٢٠ - الإطار المتكامل المعزّز. تولى الأونكتاد، بوصفه الوكالة الرئيسية، مسؤولية تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري لجيبوتي في عام ٢٠١٣. ومن بين المواضيع الرئيسية التي ستنظر فيها الدراسة قطاعي مصائد الأسماك والسياحة، فضلاً عن النقل العابر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية لإثيوبيا. واستُكمل في عام ٢٠١٣ تحديث الدراسة التشخيصية لغامبيا تحت إشراف الأونكتاد، بوصفه الوكالة الرئيسية. وساهمت الدراسة بشكل رئيسي في الإجراءات الوطنية التي اضطلع بها في العام نفسه من أجل اعتماد خطة التنمية المتوسطة الأجل لغامبيا (٢٠١٣-٢٠١٦). وفي عام ٢٠١٣، تولى الأونكتاد، بوصفه الوكالة الرئيسية، أيضاً مسؤولية تحديث الدراسة التشخيصية للسنغال ومالي وموزامبيق. وطلبت النيجر في عام ٢٠١٣ من الأونكتاد أن يشارك كوكالة رئيسية في تحديث دراستها التشخيصية. وشرع بالعمل على ذلك في عام ٢٠١٤. وبدأ الأونكتاد تنفيذ مشروع من مشاريع المستوى الثاني لسياسات التجارة والاستثمار في بنن، بمشاركة مباشرة من حكومة بنن، بالإضافة إلى مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقدم الأونكتاد مقترحات لمشاريع من المستوى الثاني في مجال سياسات التجارة والاستثمار إلى حكومات تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، و ينتظر الموافقة عليها.

٢١ - بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإصلاح القوانين في هذا المجال. في نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظم الأونكتاد والرابطة البرلمانية للكونغولث ومنظمة الكومولث للاتصالات جلسة إحاطة خاصة في ياوندي لمجموعة ممثلة من البرلمانيين من بلدان منها جمهورية تنزانيا المتحدة والكاميرون وناميبيا ونيجيريا، للنظر في أفضل الممارسات الدولية والإقليمية بشأن الجوانب القانونية الرئيسية للتجارة الإلكترونية وأمن الفضاء الإلكتروني. وكانت هذه جلسة الإحاطة الثانية التي ينظمها الأونكتاد لبرلمانيين. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمد الاجتماع العاشر للمجلس القطاعي للنقل والاتصالات والأرصاد الجوية إطار قوانين الفضاء الإلكتروني لجماعة شرق أفريقيا (المرحلة الثانية) من أجل تنفيذه. وأطلق في عام ٢٠١٣ مشروع جديد يستهدف بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وكان النشاط الأول عقد دورة تدريبية للتعلم عن بُعد تناولت الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية، وذلك في إطار برنامج "التدريب من أجل التجارة". ويدعم المشروع تنفيذ الأطر القانونية القائمة للمعاملات الإلكترونية والجريمة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية. ويُنفذ المشروع بالتعاون مع مفوضية بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٢٢ - وأنجز في نهاية عام ٢٠١٣ مشروع مشترك بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية لتشجيع المرأة على ريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واشتمل المشروع على تنقيح إطار منظمة العمل الدولية لتقييم سياسات تنمية ريادة الأعمال بين النساء من

أجل تضمينه بُعداً متصلاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار المشروع، أُجريت بحوث وتحليلات، ونُظمت مجموعات نقاش مركزية في دار السلام مع رائدات للأعمال، وعُقد تدريب للمقيمين في مجال ريادة المرأة للأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دار السلام من أجل إعداد المشاركين لتقييم بيئة تنمية ريادة الأعمال بين النساء في شرق أفريقيا. واختُبر إطار منظمة العمل الدولية المنقح أيضاً في ثلاثة بلدان أفريقية (كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا)، وشرعت منظمة العمل الدولية في عملية تقييم مشابهة في المغرب.

٢٣- دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية. قُدم مزيد من خدمات المشورة في عام ٢٠١٣ إلى حكومة كابو فيردي لدعم جهودها لتحقيق التحول الاقتصادي الهيكلي، ومواصلة التقدم بثبات في الحقبة اللاحقة لخروجها من مجموعة أقل البلدان نمواً. وشُدّد بشكل خاص على إجراءات الأونكتاد المتوخاة لدعم جهود كابو فيردي في تنويع اقتصاده ليتفرع إلى ثلاثة قطاعات اقتصادية ذات أهمية خاصة للبلد، هي التجارة الدولية والصناعات الثقافية والخدمات الخارجية.

٢٤- دعم المفاوضات التجارية وعمليات التكامل الإقليمي. يشكل تأثير اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي بشأن التكامل الإقليمي الأفريقي شاغلاً رئيسياً للبلدان الأفريقية. ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في ترسيخ التكامل الإقليمي الأفريقي، كما يساعدها في تقييم اتفاقات الشراكة الاقتصادية المقترحة والتعامل معها. وقد ساهم الأونكتاد في أنشطة استشارية على المستويين الوطني والإقليمي نظمتها أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، منها ما يلي: (أ) اجتماع إقليمي لأفريقيا عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات بشأن الخدمات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أديس أبابا)؛ و(ب) منتدى التفاوض التجاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الخدمات (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جوهانسبرغ)؛ و(ج) الاجتماع التنسيقي لمفاوضات اتفاقات الشراكة الاقتصادية (تموز/يوليه ٢٠١٣، ليرفيل)؛ و(د) حلقة عمل وطنية بشأن تسخير التجارة كمحرك للتحول الهيكلي والحد من الفقر (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ماسيرو).

٢٥- ويهدف مشروع الأونكتاد "دعم التكامل الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والنظام التجاري المتعدد الأطراف" إلى تعزيز الخبرات والقدرات في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنتدى التفاوض التجاري التابع لها ولدى واضعي السياسات والمفاوضين التجاريين العاملين فيها في مجال القضايا السياسية والمفاوضات المتعلقة بالخدمات على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف. وقدم الأونكتاد مساهمات موضوعية في منتدى قطاع الخدمات المالية الذي عقده الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٣، وحضر اجتماع منتدى التفاوض التجاري التاسع عشر بشأن الخدمات في جوهانسبرغ

بجنوب أفريقيا. وبالمثل، ساهم الأونكتاد في حلقة عمل نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن خدمات السياحة والطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، واجتماع منتدى التفاوض التجاري العشرين بشأن الخدمات في جوهانسبرغ. وركزت مساهمات الأونكتاد في هذه الاجتماعات على الخدمات المحددة التي تناولتها حلقات العمل، والتطورات في المفاوضات الجارية بشأن الخدمات على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، فضلاً عن القضايا المتعلقة بجدول الأعمال الثابت للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال الخدمات.

٢٦- وأغلبية البلدان الأفريقية أعضاء بالفعل في منظمة التجارة العالمية، غير أن عدداً منها، لا يزال خارج المنظمة ويمر بمراحل مختلفة من عملية الانضمام. وهذه البلدان هي إثيوبيا والجزائر وسان تومي وبرينسيبي والسودان وسيشيل وكابو فيردي وليبيريا والبلدان السبعة جميعها تستفيد حالياً من صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وكان الهدف من تقديم الدعم الاستشاري مساعدة البلدان الماضية في طريق الانضمام على تكييف نظامها الخاص بالسياسات التجارية ليتسق مع اتفاقات المنظمة مع مراعاة أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية في الوقت نفسه، وزيادة وعي الفريق المفاوضات وأصحاب المصلحة في كل بلد بالقضايا متعددة الأوجه التي تنطوي عليها عملية الانضمام، وتحسين درايتهم بقواعد المنظمة وضوابطها، وبناء قدراتهم في مجال السياسة التجارية والتفاوض حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية في مفاوضات الانضمام. وقد قدمت مساعدات عملية في إعداد المذكرة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة بالانضمام، علاوة على إعداد ردود كتابية على الأسئلة التي يطرحها الأعضاء. كما تجرى تمارين محاكاة لإعداد الفريق المفاوضات لاجتماعات فرقته العاملة والاجتماعات مع شركائه التجاريين. وقد نُفذت خدمات استشارية وبعثات ميدانية وأنشطة لبناء القدرات خلال عام ٢٠١٣ للبلدان التالية:

(أ) بعثة استشارية إلى ليبيريا بشأن قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، مونروفيا)؛

(ب) حلقة عمل عن الدبلوماسية التجارية والانضمام لإثيوبيا (٢٦-٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، أديس أبابا)؛

(ج) حلقة عمل عن قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمسؤولين تجاريين في جزر القمر (٦-١٠ أيار/مايو ٢٠١٣، موروني)؛

(د) حلقة عمل بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لمسؤولين تجاريين في سيشيل (٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، فيكتوريا).

٢٧- دعم وضع السياسات التجارية وتعزيز التجارة. فيما يتعلق بالتدريب وبناء القدرات البشرية، تلقى ٢٤ مسؤولاً تجارياً أفريقياً من ١٨ بلداً في إطار دورة الأونكتاد

التدريبية الإقليمية P166 تدريباً على تنمية القدرات ذات الصلة بالتجارة، وبخاصةً في وضع سياسات اقتصادية فعالة تحقق مكاسب إنمائية من اتفاقات التجارة والاستثمار على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. وقد صيغ المنهج الفريد لهذا البرنامج بحيث يحسن فهم واضعي السياسات في أفريقيا للعوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية المؤثرة في وضع السياسات الاقتصادية. كما صُممت صيغ أقصر لهذه الدورات وهي متاحة للمندوبين المقيمين في جنيف، بمن فيهم مندوبو البلدان الأفريقية. ولا تقف هذه الدورات عند عرض آخر ما توصلت إليه الأبحاث بشأن قضايا الساعة، بل تذكى كذلك المناقشة والحوار بين المندوبين لتحسين فهمهم لمسألة اعتماد سياسات اقتصادية ملائمة تحقق الأهداف الإنمائية.

٢٨- واستمر المعهد الافتراضي للأونكتاد بإيلاء عناية خاصة لتدعيم التجارة وأنشطة التعليم والبحث المتصلة بالتجارة في الجامعات الأفريقية. وانضمت في عام ٢٠١٣ ست جامعات جديدة (من بوتسوانا وزمبابوي وغامبيا وغانا ونيجيريا) إلى أعضاء المعهد الافتراضي، ما يضع أفريقيا في الصدارة من حيث التمثيل القطري فيه. ولتدعيم تدريس قضايا التجارة والتنمية في الجامعات الأفريقية، قدم المعهد المشورة والدعم المنهجي لبرنامج ماجستير في التجارة والتنمية والعلاقات الدولية في الجامعة المفتوحة بزامبيا وبدأ قبول الدفعة الأولى من الطلاب فيه اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. كما نشر المعهد وحدة تعليمية لتدقيقات رأس المال إلى البلدان النامية وقدم دعماً لأكاديميين من إثيوبيا وزمبابوي وكينيا في تكييف مواد المعهد التعليمية في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة التنافسية والتنمية، والتجارة الإقليمية مع ظروف بلدانهم. وستستخدم هذه المواد في تدريس مقرر خاص بالقانون الاقتصادي الدولي في إثيوبيا وبالاقتصاد الدولي في كينيا وزمبابوي. كما نظم المعهد سبع حلقات عمل وطنية للتطوير المهني بلغ عدد المستفيدين منها ١٩٥ أكاديمياً أفريقياً، منهم ٦٢ امرأة. وركزت خمس حلقات عمل عقدت بناءً على طلب من جامعات أعضاء في المعهد في جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا والسنغال على أدوات وطرق تحليل السياسة التجارية. وشارك خمسة أكاديميين من أفريقيا (الكامبيرون وكينيا والسنغال وتوغو ونيجيريا) في برنامج زمالة للمعهد في جنيف.

٢٩- **بناء القدرات في مجال اللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.** واصل الأونكتاد في عام ٢٠١٣ عمله المتعلقة بوضع خطط وطنية لتنفيذ تدابير تيسير التجارة، بما في ذلك استكمال دراسات وطنية في أنغولا وتشاد وغابون. كما عقد الأونكتاد حلقات عمل إقليمية عن تطوير المشروعات والحلول المتعلقة بتيسير التجارة الإقليمية في بنن (لمجموعة من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية)، وفي رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة (لأعضاء جماعة شرق أفريقيا). وقدم الأونكتاد المشورة في مجال السياسات والمساعدة العملية لمصرف التصدير والاستيراد النيجيري في استخدام نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير مشروع يحمل اسم سيلنك، ولحقوق الامتياز في المحطات البحرية وخدمات الشحن كذلك. وسيلنك مشروع إقليمي ينفذ تحت قيادة مصرف التصدير والاستيراد النيجيري ويرمي إلى بناء نظام

نقل بحري ساحلي ذي كفاءة يعزز التجارة الإقليمية ويبيح تقديم خدمات ملاحية ساحلية في دول غرب ووسط أفريقيا للركاب والبضائع على حدٍ سواء.

٣٠- وواصل الأونكتاد في عام ٢٠١٣ أيضاً تنفيذ المشروع المشترك الجاري بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وجماعة شرق أفريقيا من أجل "بناء قدرات سلطات المراقبة ومتعهدي النقل لتحسين كفاءة النقل عبر الحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية" في ممر شرق أفريقيا الأوسط. وقد اختيرت وكالات وطنية متخصصة في تنمية تكتلات المشاريع في ثلاثة بلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وبوروندي) بالتعاون مع وكالة تيسير النقل عبر الممر الأوسط لتطبيق أدوات إدارة عملية النقل عبر الحدود والنقل العابر (مجموعة أدوات لتيسير النقل تتضمن منهجية الأونكتاد في تنمية تكتلات المشاريع) على المستوى القطري. وسيؤدي تطبيق هذه الأدوات في نهاية المطاف إلى وضع خطط عمل لتيسير النقل على المستوى الوطني وعلى مستوى الممر.

٣١- **بناء القدرات في مجال اللوجستيات التجارية وتيسير التجارة - النظام الآلي للبيانات الجمركية.** استمرت الزيادة في الإيرادات الجمركية في البلدان النامية نتيجة للأعمال المنفذة في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) التابع للأونكتاد، وساعدت هذه الأعمال أيضاً في خفض الزمن الذي تستغرقه إجراءات التخليص الجمركي وتكاليف التخليص. وفي عام ٢٠١٣ امتد نطاق أنظمة أسيكودا ليشمل ٤١ بلداً أفريقياً، مع إضافة ليسوتو. وفي مجال الأتمتة الجمركية، أدى تنفيذ نظام أسيكودا إلى تحسينات كبيرة من حيث تيسير التجارة، وضمن بشكل خاص التقيد بالأنظمة الوطنية. وقد أدى النظام بشكل عام إلى خفض التكاليف وزمن التخليص الجمركي، وإلى زيادة تحصيل الإيرادات وأتاح إحصاءات دقيقة ومناسبة في توقيتها عن التجارة الدولية. وفي عام ٢٠١٣، نفذت رواندا نظام النافذة الواحدة الإلكترونية بهدف تيسير التجارة الدولية عن طريق تسريع تدفقات المعلومات بين المؤسسات التجارية والحكومية وتبسيطها. ونظام رواندا للنافذة الواحدة الإلكترونية، الذي أنشئ باستخدام أحدث تكنولوجيات أسيكودا، يصل فعلياً من خلال الإنترنت إلى ٢٠ وكالة حكومية أخرى ومصارف تجارية ووكلاء جمركيين وشركات نقل. وقد أتاح نقل الدراية لمصلحة الضرائب الرواندية ملكية كاملة للنظام.

٣٢- **التدريب من أجل التجارة.** أطلق الأونكتاد، من خلال برنامجه التدريب من أجل التجارة وبالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مشروعاً في غرب أفريقيا لدعم تطوير تنسيق القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في المنطقة. وسيتيح المشروع أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات على مدى الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ مع التركيز على "الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية" و"التجارة الإلكترونية للممارسين". والبلدان الأفريقية المشاركة في هذا المشروع هي بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا. وقد نُظمت خلال عام ٢٠١٣ حلقتنا عمل تدريبيتان إقليميتان عن التعليم التقني. وأكمل أربعة وثلاثون مشاركاً حلقات العمل بنجاح

وساعدوا في تنظيم غرف تدريبي لعقد جلسات محادثة جماعية أدخلت في مقررات التعلم الإلكتروني الذي يتيح برنامج التدريب من أجل التجارة. وتبع ذلك تنفيذ دورة تعلم عن بعد بشأن "الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية" في الفترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وأكمل ١١٨ مشاركاً (كانت نسبة النساء بينهم ٣٦ في المائة) الدورة بنجاح. ومن المقرر، متابعاً لهذه الدورة، عقد حلقتي عمل بمشاركة وجهاً لوجه في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٤ لتمكين المشاركين من التعمق في قضايا محددة شملتها دورة التعلم الإلكتروني وبحث السبل المتاحة أمام بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق مزيدٍ من الاتساق في التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. ومن المقرر أيضاً عقد دورة تعلم إلكتروني أخرى في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٤ بعنوان "التجارة الإلكترونية للممارسين"، تكون أكثر تركيزاً على الجانب التجاري من التجارة الإلكترونية.

٣٣- ويعزز الأونكتاد، من خلال برنامج التدريب في مجال الموائى في إطار التدريب من أجل التجارة، التعاون وتبادل المعارف بين بلدان الجنوب عن طريق شبكتين تعتمد كل منهما لغة في أفريقيا، إحداهما الإنكليزية بالتعاون مع برنامج المعونة الأيرلندي والأخرى الفرنسية بالتعاون مع ميناء مرسيليا. ويتيح البرنامج التعاون التقني وبناء القدرات من خلال حلقات عمل لتدريب المدربين وحلقات عمل توجيهية لدعم تطوير قدرات المدربين المحليين العاملين في الموائى، والذين يتولون بعد ذلك تدريب زملائهم الموظفين، كما يدير البرنامج دورة الإدارة الحديثة للموائى التي تستهدف مديري الموائى على المستوى الأوسط والأعلى. وفي عام ٢٠١٣، عقدت خمس حلقات عمل لتدريب المدربين شارك فيها ٦١ مدرباً من ١٤ بلداً أفريقياً. ونفذ مدربون محليون درهم الأونكتاد إحدى عشرة دورة في أفريقيا مدة كل منها ٣٠ ساعة. وتتألف دورة الإدارة الحديثة للموائى من أنشطة تدريبية مدتها ٢٤٠ ساعة ومقسمة إلى ثماني وحدات يستغرق تنفيذها سنتين. ويتطلب حصول المشارك على شهادة الأونكتاد في الإدارة الحديثة للموائى إتمام كل من الوحدات ومناقشة أطروحة. وقد نال الشهادة أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع ٢٤١ مرشحاً (٢٦ في المائة منهم نساء) بعد مناقشة أطاريحهم النهائية بنجاح. وقد استفادت مجتمعات الموائى من هذه الأطاريح (حوالي ١٦٨ سنوياً) في تحسين خدماتها. ومن المقرر عقد حلقة عمل أخرى لتدريب المدربين في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بمشاركة عشرة ممثلين عن موائى أفريقية (موائى ومرافئ غانا وهيئة موائى لاغوس).

٣٤- **تقديم الدعم لرسم سياسات المنافسة.** أدى الأونكتاد، بدعم من البلدان المانحة والبرامج، دوراً مهماً على الصعيد الوطني في تطوير أنظمة المنافسة في أفريقيا عن طريق: (أ) صياغة تشريعات المنافسة؛ و(ب) تنظيم التدريب للمسؤولين عن أداء السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة؛ و(ج) الإسهام في خلق "ثقافة منافسة"؛ و(د) نشر دراسات عن قضايا سياسات المنافسة المتعلقة بقطاعات محددة بناءً على طلب البلدان المستفيدة. وقد ساعد الأونكتاد مؤخراً جزر القمر ورواندا وسيشيل وموزامبيق في صياغة قوانينها المتعلقة بالمنافسة أو تعديلها.

٣٥- وعلى الصعيد الإقليمي، ساعد الأونكتاد، في إطار برنامج المنافسة في أفريقيا، المنظمات الإقليمية في أفريقيا في صياغة تشريعات المنافسة وتنفيذها، كما نظم عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الرامية إلى الإسهام في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة. وفي هذا الصدد، نظم الأونكتاد، في إطار تنفيذ مشروع بناء القدرات المتعلقة بقانون المنافسة وسياساتها في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا، دورة تدريبية لمدة أسبوعين للمسؤولين عن معالجة القضايا وممثلي الدول الأعضاء في جنيف في الفترة من ١ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، بالتعاون مع كلية زيورخ للإدارة والقانون. وبالإضافة إلى ذلك نظمت في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر دورتان للصياغة في جنيف بالتعاون مع مديرية المنافسة في مفوضية الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا. وكان الهدف من هذه الجلسات صياغة مبادئ توجيهية لتحويل سلطة الإنفاذ المركزية إلى الدول الأعضاء، وبالتالي تحسين مستوى إنفاذ القواعد العامة في الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا. كما ساعد الأونكتاد بلدان شمال أفريقيا من خلال المنتدى الأوروبي المتوسطي للمنافسة. وعقدت أولى حلقات عمل المنتدى في جنيف على هامش الدورة الثالثة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٣، وعالجت الدعوة إلى المنافسة الموجهة إلى دوائر معينة في القطاعين العام والخاص. وأما حلقة عمله الثانية فعقدت في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وتناولت العلاقة بين السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات التنظيمية للقطاعات.

٣٦- مشروع إنتاج الأدوية وإنتاجها محلياً لأفريقيا (إثيوبيا وكينيا وغانا). يمول الاتحاد الأوروبي هذا المشروع الذي يشارك فيه الأونكتاد باعتباره شريكاً رئيسياً. والهدف الرئيسي من المشروع هو تشجيع اتباع نهج شامل على نطاق المنظومة بشأن الإنتاج المحلي للمنتجات الطبية عن طريق زيادة الاتساق بين السياسات الصناعية والتجارية والصحية. والمشروع جزء من الجهود المتواصلة في أفريقيا، مثل خطة إنتاج وصناعة المستحضرات الصيدلانية لأفريقيا. وفي ضوء التركيز المشدد على بناء القدرات من أجل الإنتاج المحلي وما يتصل بذلك من إتاحة للمنتجات الطبية في أفريقيا كجزء من المشروع، ومن أجل تنظيم المعلومات المتاحة بشأن هذه القضايا في السياق الأفريقي وزيادتها، أجري تحليل للأوضاع على المستوى الإقليمي لأفريقيا، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو توجيه أعمال بناء القدرات. وقد استكملت دراسة الأونكتاد الناتجة عن ذلك تحت عنوان "الإنتاج الصيدلاني المحلي: تحليل للوضع الإقليمي في أفريقيا". كما استكمل الأونكتاد "دليل سياسات الإنتاج المحلي للأدوية وإنتاجها"، الذي سيعتمد عليه كوثيقة معلومات أساسية في تنظيم أنشطة بناء القدرات المقررة في المشروع.

٣٧- بناء القدرات في مجال الاستثمار. عقدت حلقة عمل إقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في الرباط بالمغرب، بالشراكة مع المصرف الإسلامي للتنمية، لإعداد البلدان الأفريقية لتحسين رسم سياسات الاستثمار دعماً للتنمية المستدامة. واستفاد من الدورة التدريبية ٢٢ بلداً أفريقياً.

٣٨- وشاركت البلدان الأفريقية خلال عام ٢٠١٣ في عدة حلقات عمل واجتماعات نظمها الأونكتاد من أجل بناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، بما في ذلك حلقة دراسية عقدت في جنيف بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الأخضر شارك فيها مسؤولون حكوميون ومندوبون من ١٢ بلداً أفريقياً، ودورة تدريبية مخصصة عقدت في أديس أبابا عن تشجيع الاستثمار لأربعين دبلوماسياً إثيوبياً مبتدئاً. كما شارك مسؤولون كبار في مجال تشجيع الاستثمار من ٢٢ وكالة أفريقية معنية بتشجيع الاستثمار وواضعو سياسات وخبراء في الصناعة وممثلون عن منظمات دولية ومديرون تنفيذيون بقطاع الأعمال في حلقة عمل إقليمية بشأن "الاستفادة من فرصة الاستثمار منخفض الكربون في أفريقيا" عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في ديربان بجنوب أفريقيا. وأدت حلقة العمل إلى تحسين جملة أمور منها إدراك وكالات تشجيع الاستثمار في أفريقيا للفرص التجارية العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر المنخفض الكربون، واستراتيجيات تشجيع القطاعات الخضراء.

٣٩- وواصل الأونكتاد طوال عام ٢٠١٣، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، العمل على التفعيل الكامل لمجموعة مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعها لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق المبادئ التوجيهية والرصد وخيارات أخرى. ولهذا الأمر أهمية خاصة في أفريقيا نظراً لما تتيحه الزراعة في البلدان ذات الدخل المنخفض في هذه المنطقة من إمكانيات لجذب حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أجري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بحث بشأن المبادئ في ١٣ بلداً، منها ثمانية بلدان أفريقية (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أفريقيا وزامبيا وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وموزامبيق). وستسهم الدراسة المستندة إلى هذا البحث، والمقرر نشرها في عام ٢٠١٤، في تكوين مخزون معرفي متنام بشأن مدلول السلوك المسؤول والمستدام في الاستثمار الزراعي من الناحية التنفيذية العملية لدى المجتمعات والحكومات والمستثمرين.

٤٠- الملكية الفكرية. قدم الأونكتاد تدريباً لأصحاب المصلحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والصحة العامة/الإنتاج المحلي للمواد الصيدلانية من خلال حلقة عمل إقليمية عقدت في الجنوب الأفريقي وعلى الصعيد الوطني في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا وكينيا ومصر. ويجري حالياً إعداد دورة تدريبية باللغة الفرنسية تلبيةً لطلب تونس والجزائر والمغرب.

٤١- دعم تنمية المشاريع. واصل الأونكتاد في عام ٢٠١٣ تقديم المساعدة لمراكز برنامج "إمبرتيك" الأفريقية الثلاثة عشر العاملة عن طريق خدمات المشورة وحلقات العمل والحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسات، استناداً إلى إطار سياسات تنظيم المشاريع الذي أنشئ حديثاً، لتوفير التدريب لمنظمي المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم الشبكات والمبادرات الإقليمية. وكان الأونكتاد قد بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٢ تعاوناً جديداً مع مكتب منظمة العمل الدولية في زامبيا لإجراء دراسة عن الروابط في قطاع التشييد في زامبيا.

وانتهى الأونكتاد من إعداد تقرير عن تعزيز الروابط التجارية بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع التشييد في زامبيا، حدد فيه فرص إقامة الروابط المتاحة للمشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة لقطاع الإنشاءات. وفي عام ٢٠١٣، قدم الأونكتاد مساهماته في وثيقة المشروع لمرحلة تنفيذ البرنامج (٢٠١٣-٢٠١٧) ووضع خطة عمل لأنشطة الروابط التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلسلة القيمة. وقد اختتمت مرحلة التأسيس رسمياً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ واستهلت مرحلة تنفيذ برنامج الوظائف الخضراء في الربع الأخير من عام ٢٠١٣.

٤٢- وفي إطار برنامج الأونكتاد للروابط التجارية، الذي يستضيفه مركز تترانيا للاستثمار، أقيمت مناسبتان لبناء القدرات موجهتان لموردين مختارين في قطاعي الأعمال التجارية الزراعية والتعدين في عام ٢٠١٣. وفي إطار برنامج الأونكتاد للروابط التجارية، الذي يستضيفه مركز تشجيع الاستثمار بموزامبيق، حدد الأونكتاد فرصاً مواتية لإقامة روابط تجارية سليمة في سلاسل قيمة بقطاع التعدين تتوافر بها إمكانية نمو كبيرة وبخاصة للشباب والنساء في المناطق الريفية.

٤٣- المحاسبة والإبلاغ. أجرى الأونكتاد دراسة حالة عن الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في مصر. وتستخدم الدراسة معيار الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ التابع للأونكتاد بغية تقييم سياسات المسؤولية الاجتماعية لدى كبرى الشركات المصرية لتحديد أفضل الممارسات لزيادة التأثير الإيجابي لأنشطة الشركات إلى أقصى حد. وقد عُرضت نتائج الدراسة خلال الدورة الثالثة عشرة للفريق، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف.

٤٤- دعم إدارة الديون. يقدم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه الأونكتاد الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً لتعزيز قدرتها على إدارة الديون إدارة فعالة ومستدامة، دعماً للحد من الفقر والتنمية والحوكمة الرشيدة. وقد اضطلع البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير بأنشطة تعاون تقني حققت نتائج ملموسة ومستدامة، في أوغندا وغابون وتوغو وكوت ديفوار وزمبابوي لتحسين تسجيل الديون في هذه البلدان، وفي الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم مكاتب الديون الوطنية المختصة في إعداد تقويمات إقرار بيانات الديون، وفي أنغولا والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة في إعداد نشرات إحصائية عن الدين الوطني، وفي الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين قدرات تحليل الديون. وقد حضر أكثر من ٣٠ وفداً حكومياً أفريقياً مختلفاً مؤتمراً الأونكتاد التاسع بشأن إدارة الديون الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي ناقش خلاله كبار المديرين وخبراء الديون الوطنيين والدوليين من مختلف أنحاء العالم في بعض أهم المواضيع المتعلقة بالديون المحلية والخارجية وإدارة الديون والمالية العامة.

٤٥ - **التجارة ونوع الجنس.** يُجري الأونكتاد بحثاً وتحاليلاً للتداعيات الجنسانية لسياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما سياسات التجارة، في بلدان نامية مختارة. وتشمل هذه البلدان في أفريقيا وكابو فيردي وليسوتو وأنغولا ورواندا. وقد نُشرت دراسة بعنوان "من يستفيد من تحرير التجارة في أنغولا؟ منظور جنساني" في عام ٢٠١٣. وتستكشف الدراسة تأثيرات اندماج أنغولا في الاقتصاد العالمي باعتبارها أساساً بلداً مصدراً للنفط، وتبحث بشكل خاص مدى وجود تحيز جنساني في آثار التجارة. وقد نظمت بعثة لتقصي الحقائق في أنغولا في أيار/مايو ٢٠١٣ بهدف جمع معلومات واقعية لإتمام دراسة الحالة. وعقدت حلقة عمل وطنية حضرها أكثر من ١٠٠ مشارك جلهم من مؤسسات حكومية في لواندا بأنغولا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لعرض نتائج الدراسة وتوصياتها بهدف تحسين قدرات واضعي السياسات المحليين على تعميم الاعتبارات الجنسانية في سياسة التجارة وإطلاع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين على المنهجيات المستخدمة. وقد استكملت الدراسة التي أعدت عن قطاع مصائد الأسماك في غامبيا: التجارة وإضافة القيمة والإدماج الاجتماعي، مع التركيز على المرأة وستنشر قريباً، وهي نتاج تعاون بين الوكالات قام بين الأونكتاد وأمانة الإطار المتكامل المعزز. ومن المقرر أن يصدر هذا المنشور مع الدراسة التشخيصية المنقحة للتكامل التجاري في غامبيا.

٤٦ - **التجارة والفقير.** أجرى الأونكتاد في عام ٢٠١٣ دراسة وطنية عن التجارة وسياسات التخطيط من منظور الحد من الفقر لإثيوبيا. وعقدت حلقة عمل وطنية في العام نفسه في أديس أبابا، ما أتاح لمجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة من المؤسسات وغيرها الوعي بأهمية القدرات الإنتاجية والتجارة في السعي لتحقيق التقدم الهيكلي والحد من الفقر. ونفذت أنشطة مشاهمة لليسوتو والسنغال في عام ٢٠١٣.

٤٧ - **التجارة والبيئة.** ساعد الأونكتاد بلداناً أفريقية في تقييم إمكانيات تنمية مصادر الطاقة المتجددة. ودعم الأونكتاد أنشطة لبناء شبكة أفريقية للخبراء في الطاقة الأحيائية. وحشدت مجموعة من الباحثين الأفارقة للمشاركة في حلقة عمل تدريبية نظمها الأونكتاد في ستوكهولم في أيار/مايو ٢٠١٣ وشاركت في رعايتها الأمانة السويدية لعلوم النظام البيئي الأرضي. وضمت حلقة العمل مؤسسات تضطلع بأنشطة في أفريقيا، وهي على وجه التحديد المعهد الملكي السويدي للتكنولوجيا وكلية زراعة بوندا (ملاوي) وجامعة إدواردو موندلين (موزامبيق) ورابطة الوقود الأحيائي في زامبيا ومعهد ستوكهولم للبيئة. وفي أثناء حلقة العمل التي امتدت أسبوعاً شارك باحثون من زامبيا وموزامبيق وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة في عددٍ من الزيارات الميدانية وتبادلوا الدروس وأجروا مناقشات مع مؤسسات معنية برسم السياسات، مثل وكالة الطاقة السويدية، وشركات القطاع الخاص العاملة في مجال تنمية الطاقة الأحيائية الصلبة والسائلة والغازية.

٤٨- ويقدم الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٤ الدعم لحكومة أوغندا في وضع سياسة للزراعة العضوية، بدعم من جهات صاحبة مصلحة مثل حركة أوغندا الوطنية للزراعة العضوية. وقد دعم الأونكتاد الحركة، بناءً على طلبها وبالتعاون مع الوزارة، في وضع خطة لتنفيذ مشروع سياسة الزراعة العضوية باعتبار ذلك وسيلة لمواصلة تطوير السياسة. وقد وضعت خطة العمل لتنفيذ سياسة أوغندا للزراعة العضوية في تموز/يوليه ٢٠١٣، وستعرض السياسة وخطة العمل على مجلس الوزراء للنظر فيهما والموافقة عليهما.

٤٩- خدمات استشارية أخرى. نظّم الأونكتاد، بناءً على طلب من حكومة أنغولا، حلقة عمل وطنية للتدريب وبناء القدرات بشأن تقدم أنغولا نحو الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وتناولت حلقة العمل هذه، التي عقدت في لواندا، التوقعات والفرص والتحديات المتعلقة بسعي أنغولا للوفاء بمعايير الخروج من الفئة. وحضر حلقة العمل وزراء ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى في حكومة أنغولا وواضعو سياسات، ومستشارون.

٥٠- وأجرى الأونكتاد، بمساعدة مالية من حكومة النمسا، دراسة تقييم بشأن تحديات التنسيق المؤسسي التي تواجهها موزامبيق في مجالي التجارة والتنمية. وكانت أهداف هذا التقييم كما يلي: (أ) تحديد الدروس الأساسية ومجالات العمل ذات الأولوية على الصعيد الوطني استناداً إلى التجارب الناجحة وأفضل الممارسات في بلدان نامية أخرى؛ و(ب) إجراء تجميع توليفي للدروس والاستنتاجات في مجال السياسات بالإضافة إلى إجراءات حكومة موزامبيق المحددة بوضوح وتسلسل بما فيها الإجراءات المتعلقة بكيفية تعزيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ و(ج) تنظيم حلقة عمل تدريبية وطنية لبناء القدرات لكبار المسؤولين والمستشارين في مجال السياسات في موزامبيق. ويجري حالياً الإعداد لحلقة العمل الوطنية التي ستعقد في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تتيح حلقة العمل هذه عرض استنتاجات الدراسة ونتائجها مع التركيز على مجالات العمل ذات الأولوية والتجارب الناجحة وأفضل الممارسات.

٥١- وتلقى الأونكتاد طلب مساعدة تقنية في تطبيق الحوافز السياسية المقترحة في تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢: التكنولوجيا والابتكار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جمهورية ترازيا المتحدة كجزء من إطاره الشامل لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي إطار هذه الممارسة، ما برح الفريق المشرف على سلسلة تقرير التكنولوجيا والابتكار، يعمل مع لجنة العلم والتكنولوجيا في جمهورية ترازيا لتقديم توصيات إلى الحكومة.

٥٢- وأنجز الأونكتاد مشروعاً بشأن "تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في أفريقيا جنوبي الصحراء" بتمويل من مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وأمانة الكومنولث. وقد أُنْبِع في المشروع نهج قطاعي وأنجز خلاله دراسة عن "تحديد وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية في قطاع الجلود في أفريقيا جنوبي الصحراء". ولمناقشة هذه الدراسة نُظمت حلقتنا عمل إقليميتان استضاف إحداهما معهد الجلود والمنتجات الجلدية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا

والجنوب الأفريقي في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بينما استضافت الأخرى غرفة التجارة لشرق أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في نيروبي. وحضر حلقتنا العمل ١٠٠ مشارك من ٣٠ بلداً أفريقياً كان من بينهم رؤساء روابط صناعية وواضعو سياسات رفيعو المستوى وهيئات أكاديمية وإعلامية وجهات أخرى صاحبة مصلحة. وتلا حلقتي العمل التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن تقاسم التكنولوجيا بين اتحاد المشاريع الهندية الصغيرة والمتوسطة ومعهد الجلود والمنتجات الجلدية التابع للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وتلقى هذا المعهد أيضاً طلبات من أربعة بلدان لاستخدام دراسة الأونكتاد في تعزيز روابطها ضمن سلاسل الإمداد الإقليمية في قطاع الجلود في أفريقيا جنوبي الصحراء.

رابعاً - تقييم التأثير العام

٥٣ - يتبين تأثير عمليات الأونكتاد في ركائزه الثلاث (البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني) من خلال النتائج الرئيسية الموضحة في هذا التقرير. ويسلط الضوء فيما يلي على بعض هذه النتائج في إطار فئتين الأولى الإسهام في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها بفعالية في أفريقيا؛ والثانية بناء قدرات المسؤولين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في أفريقيا.

الإسهام في رسم السياسات ووضعها وتنفيذها بفعالية

- تضمن تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣. التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص سلسلة من التوصيات السياساتية العملية والقابلة للتنفيذ التي تتعلق بكيفية إعطاء دفعة للتجارة بين البلدان الأفريقية. فقد أوصى التقرير، على سبيل المثال، بتعزيز تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية الحالية في أفريقيا عن طريق وضع أدوات رصد - مثل سجل الأداء الداخلي لتتبع مدى إدراج الأعضاء قواعد التجارة الإقليمية في القوانين الوطنية في حدود مهلة متفق عليها. وقد أعلنت جماعة شرق أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ إنشاء سجل أداء لقياس مدى تقييد أعضائها بحرية حركة رأس المال والخدمات والسلع. وهذا مثال على إجراء سياساتي ملموس يتماشى مع توصيات التقرير؛
- نشرت الاستنتاجات والتوصيات السياساتية الواردة في تقارير التنمية الاقتصادية في أفريقيا وتقارير أقل البلدان نمواً ونوقشت في الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات بهدف توعية أصحاب المصلحة بقضايا سياسات التنمية التي أثّرت في التقارير، وحفز النقاش بشأنها وتحديد اتجاهه. فعلى سبيل المثال، نفذ الأونكتاد، في أيار/مايو ٢٠١٣، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورة لبناء القدرات تتناول "القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر - نموذج أنغولا" استفاد

منها ٧٠ موظفاً حكومياً وأفراد من المجتمع المدني والروابط التجارية في أنغولا، علاوة على المنظمات الدولية. وأدت هذه الدورة إلى زيادة وعي المسؤولين الحكوميين في أنغولا بالدور المحوري الذي تؤديه تنمية القدرات الإنتاجية في التنمية الوطنية. وفي ضوء التقييم الإيجابي للغاية الوارد من المشاركين، أعربت الحكومة عن رغبتها في تنفيذ أنشطة إضافية مماثلة في مجال بناء القدرات في مختلف أنحاء البلد؛

- وضع الأونكتاد، في إطار جهوده المتواصلة في سبيل تنفيذ الفروع ذات الصلة من برنامج عمل اسطنبول، مؤشرات لقياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً، ما أدى إلى وضع أول مؤشر للقدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وفي العام الماضي، نظر مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين فيما تؤديه الأمانة من عمل متواصل وأعرب عن تقديره للمساهمة التي يقدمها الأونكتاد من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بما في ذلك عمله المتعلق بقياس القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً وتقييمها وفقاً لمعايير.

بناء قدرات الموظفين الحكوميين والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني

- قدم الأونكتاد، إجمالاً، خلال عام ٢٠١٣ مساعدة تقنية دعماً لتنفيذ التوصيات الناتجة عن استعراضات سياسات الاستثمار لسبعة بلدان أفريقية (بوروندي وجيبوتي ورواندا وزامبيا وكينيا وليسوتو ونيجيريا). وأدت هذه الأنشطة إلى إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار في بوروندي ومجلس رئاسي معني بالاستثمار في بوركينافاسو، وتحديث قانون تشجيع الاستثمار في كينيا، واعتماد برنامج لجذب المهارات ونشرها في رواندا، واستخدام معاهدة ثنائية نموذجية بشأن الاستثمار في سيراليون؛
- تستفيد سبعة بلدان حالياً من صندوق الأونكتاد الاستئماني لأغراض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي إثيوبيا والجزائر والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسودان وسيشيل وليبيريا. ويهدف الدعم الاستشاري الذي يقدمه الأونكتاد إلى مساعدة البلدان الماضية في طريق الانضمام على تكييف نظام سياساتها التجارية ليتسق مع اتفاقات المنظمة مع مراعاة أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية، وتوعية الفريق المفاوض وأصحاب المصلحة في كل بلد بالقضايا المتعددة الأوجه لعملية الانضمام، وتعزيز درايتهم بقواعد المنظمة وضوابطها، وبناء قدراتهم في مجالي السياسة التجارية والتفاوض حتى يتمكنوا من المشاركة بفعالية في مفاوضات الانضمام؛
- يتواصل التأثير الذي يحدثه الأونكتاد من خلال دوراته التدريبية في بناء القدرات في البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، تلقى ٢٤ موظفاً تجارياً أفريقياً من ١٨ بلداً في إطار دورة الأونكتاد التدريبية الإقليمية PI66 لعام ٢٠١٣ تدريباً على تنمية القدرات ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة في وضع سياسات اقتصادية فعالة تحقق

مكاسب إنمائية من اتفاقات التجارة والاستثمار على المستويات الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ومن جانبه، نظم المعهد الافتراضي سبع حلقات عمل وطنية للتطوير المهني شارك فيها ١٩٥ أكاديمياً أفريقيًا، منهم ٦٢ امرأة. وفي إطار برنامج الأونكتاد للتدريب على إدارة الموانئ في إطار التدريب من أجل التجارة، عقدت في عام ٢٠١٣ خمس حلقات عمل لتدريب المدربين شارك فيها ٦١ مدرباً من ١٤ بلداً أفريقيًا. ونفذ مدربون محليون درهم الأونكتاد إحدى عشرة دورة في أفريقيا مدة كل منها ٣٠ ساعة. وقد منحت شهادة الإدارة الحديثة للموانئ لأكثر من ٧٠ في المائة من مجموع ٢٤١ مرشحاً (٢٦ في المائة منهم نساء) بعد مناقشة أطاريحهم النهائية بنجاح؛

- استمرت الزيادة في الإيرادات الجمركية في البلدان النامية نتيجة للأعمال المنفذة في إطار برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا) التابع للأونكتاد، وساعدت هذه الأعمال أيضاً في خفض الزمن الذي تستغرقه إجراءات التخليص الجمركي وتكاليف التخليص. وفي عام ٢٠١٣ امتد نطاق أنظمة أسيكودا ليشمل ٤١ بلداً أفريقيًا، مع إضافة ليسوتو. وفي عام ٢٠١٣، نفذت حكومة رواندا نظام النافذة الواحدة الإلكترونية بهدف تيسير التجارة الدولية عن طريق تسريع تدفقات المعلومات بين المؤسسات التجارية والحكومية وتبسيطها. ونظام رواندا للنافذة الواحدة الإلكترونية، الذي أنشئ باستخدام أحدث تكنولوجيات أسيكودا، يصل فعلياً من خلال الإنترنت إلى ٢٠ وكالة حكومية أخرى ومصارف تجارية ووكلاء جمركيين وشركات نقل.